S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/696
18 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن

**رسالة مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة**

أتشرف بأن أحيل طيه الرسالة المؤرخة أمس، ١٧ حزيران/يونيه والموجهة إليكم من سعادة السيد هايلي ولد نساي وزير خارجية دولة إريتريا (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم



180699 180699 99-18097

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية إريتريا

مع احترامي لكم ولسائر أعضاء مجلس الأمن، ومع تقديرنا لما يوليه المجلس من اهتمام من أجل إيجاد تسوية سلمية للنزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا، أود أن أحسم الأمور وأن أوضح الوقائع المتعلقة بالعملية السلمية التي رسمها إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وأن أؤكد من جديد التزام إريتريا بتلك العملية.

ففي رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/678)، يتهم وزير خارجية إثيوبيا إريتريا "بعرقلة السلام وتنفيذ إطار منظمة الوحدة الأفريقية". ويدعي وزير الخارجية الإثيوبي كذلك أن الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أعلن عن "توضيح جديد" بشأن "بادمي وضواحيها" يتطابق مع "تفسير" إثيوبيا.

ولعلكم تذكرون أن إريتريا كانت قد قدمت إلى مجلس الأمن، في رسالتها المؤرخة ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/274)، التوضيحات الكتابية التي قدمها إليها الوفد الرفيع المستوى لمنظمة الوحدة الأفريقية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد كان هذا التوضيح جليا لا لبس فيه بشأن عدة نقاط. ولذلك، "يُقصد بكلمة الضواحي المناطق المحيطة بمدينة بادمي". وفيما يتعلق بإعادة نشر القوات، يقول التوضيح: "المقصود بذلك إعادة نشر الجنود الإريتريين خارج بادمي وضواحيها. وينبغي أن يعقب هذه العملية مباشرة تجريد الحدود بأسرها من السلاح عن طريق إعادة نشر قوات كلا الطرفين المرابطة على طول الحدود كلها إلى مواقع تُحدد فيما بعد، كجزء من عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري". وفي الواقع، فإن قبول إريتريا بحسن نية للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية إنما استند إلى التوضيحات التي قُدمت إليها كتابة.

إن الاتفاق الإطاري المؤلف من ١١ نقطة واضح، ويمكن إيجاز أهم محتوياته في التدابير المتعاقبة التالية:

- قبول كلا الطرفين للإتفاق الإطاري رسميا؛
- وقف أعمال القتال رسميا؛
- إعادة نشر القوات الإريترية خارج بادمي وضواحيها كدليل على حسن النية وإيلاء الاعتبار لمنظمة الوحدة الأفريقية؛

- تجريد الحدود بأسرها من السلاح عن طريق إعادة نشر قوات كلا الطرفين المرابطة على الحدود بكاملها كجزء من عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري؛

- رسم الحدود في غضون ستة أشهر.

وأعلنت إريتريا رسميا عن قبولها الاتفاق الإطاري بصورة رسمية عن طريق رسالتها المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير الموجهة إلى الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة. ومرة أخرى، أكدت إريتريا من جديد التزامها الكامل بالاتفاق واستعدادها لتنفيذ جميع أحكامه، بواسطة تصريحاتها العلنية، بالإضافة إلى الرسالتين اللتين وجههما الرئيس أسياس إلى الرئيس بليز كومباوري عندما زار مبعوث الرئيس كومباوري ومبعوث الأمين العام أسمرة في نهاية نيسان/أبريل.

وعلى أية حال، يظل الاتفاق الإطاري في حالة جمود ويظل السلام رهينة لا لشيء سوى أن إثيوبيا تنصلت من التزامها السابق وطرحت شروطا مسبقة جديدة.

وأكد وزير خارجية إثيوبيا مرة أخرى شروط إثيوبيا المسبقة عندما قال في رسالته: "إن النتيجة النهائية التي تخلص إليها إثيوبيا هي أنه ينبغي لإريتريا بل ويجب عليها أن تنسحب من جميع الأراضي الإثيوبية المحتلة وأن تعاد الإدارة الإثيوبية التي انتزعت بالقوة. ذلك ما اقتضاه الإتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية من إريتريا. ... وإن أي تفسير للإتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية يوحي بأن إريتريا ستنسحب من الأراضي التي احتلتها في أيار/ مايو على أن تحتفظ بالأراضي التي احتلتها في حزيران/يونيه لا يمكن أخذه مأخذ الجد".

ويبدو واضحا أن وزير خارجية إثيوبيا يقرأ نصا جديدا. فلقد أيد الجهاز المركزي الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وبالتالي يكون قد تناول الصدامات التي وقعت في أيار/ مايو وحزيران/يونيه من تلك السنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتفاق الإطاري لا يعوزه الوضوح فيما يتعلق بإعادة نشر القوات فحسب، بل إن الفقرة ٧ من المنطوق تنص على تحديد منشأ الأزمة "من خلال إجراء تحقيق بشأن أحداث ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ وبشأن أي حادث آخر وقع قبل ذلك التاريخ ... بما في ذلك أحداث تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧".

إن الباعث الخفي الذي دفع إثيوبيا إلى اتباع هذا النهج واضح للعيان. فإثيوبيا تريد تبرئة ساحتها من أعمال الاعتداء التي ارتكبتها في السنوات السابقة وإضفاء الشرعية على احتلالها للأراضي الإريترية في الوقت ذاته.

وفي الواقع، أمعنت إثيوبيا في انتهاك السيادة الإريترية، والقانون الدولي والعهود التي وقعت عليها من خلال قيامها بما يلي:

- اجتياح الأراضي الإريترية ذات السيادة لبادا ومناطق في بادمي في تموز/يوليه ١٩٩٧؛

- القيام بصفة انفرادية بإصدار خريطة غير قانونية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تعيد رسم الحدود الدولية لإريتريا؛

- الاعتداء على الوحدات الإريترية في منطقة بادمي يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، وبدء شن اعتداءات شاملة على إريتريا بطول الحدود المشتركة، بما في ذلك اعتداءات جوية على العاصمة أسمرة.

- إعلان الحرب على إريتريا من خلال الإعلان الصادر عن برلمانها في ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وليس في القانون الدولي ما يدعم هذا النهج الانتقائي الذي تتبعه إثيوبيا. بل إنه أيضا نهج مناف للمنطق. ففيما يتعلق بالقانون الدولي، يرتكز الوضع القائم في أفريقيا على احترام الحدود الموروثة عن الحكم الاستعماري. وهذا هو المبدأ المقدس الذي تتقيد به منظمة الوحدة الأفريقية لتنظيم سلوك البلدان المتجاورة. وفي النزاع القائم بين إريتريا وإثيوبيا، تعني إعادة الأمر إلى ما كان عليه معالجة جميع ما ارتكبته إثيوبيا من انتهاكات إقليمية خرقا لهذا المبدأ الأساسي للمنظمة. وبذلك لا تكون الحجج التي تقدمها إثيوبيا سوى محاولة للتمويه على ما ارتكبته من انتهاكات قبل ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨. وهي في الواقع بمثابة المنطق الذي يتبعه سفاح يحتج عند القبض عليه متلبسا بقتل ضحيته الخامسة بأنه لا يجب اعتباره مسؤولا عن الجرائم الأربع السابقة، حيث أنه لم يقبض عليه فيها ويده ملطخة بالدماء.

ويتهم وزير خارجية إثيوبيا المجتمع الدولي، بطريقة معهودة لقلب الحقائق، بـ "استرضاء إريتريا" ويحث مجلس الأمن على "توجيه إشارة واضحة إلى إريتريا بأننا نخضع للقانون الدولي وبأن العدوان لن يفيد. وربما يكون قد فات الأوان للقيام بذلك، لكن التأخر في اتخاذ إجراء خير من عدم اتخاذه".

وإن كان هناك شيء من هذا القبيل فإن إثيوبيا هي التي تحظى بتسامح مجلس الأمن معها. فقد أقر وزير الخارجية في النهاية في رسالته هذه بأن إثيوبيا هي التي بدأت شن الهجمات الواسعة النطاق منذ ٦ شباط/فبراير من هذا العام، التي أزهقت فيها ولا تزال تزهق عشرات الآلاف من الأرواح. (سبق أن أنكرت إثيوبيا ذلك، بل واختلقت عملية قصف إريتريا المفتعلة لأدي - غرات في ٥ شباط/فبراير). وقد ارتكبت إثيوبيا هذا الاعتداء - وهي تحتل حاليا مواقع جديدة في إريتريا - انتهاكا لقرارات مجلس الأمن التي تدعو الجانبين إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية. كما أن إثيوبيا انتهكت الوقف الاختياري للضربات

الجوية الذي توسطت حكومة الولايات المتحدة للتوصل إليه في حزيران/يونيه من العام الماضي لاستهداف مناطق مدنية في إريتريا.

وبالإضافة إلى ذلك، رحّلت إثيوبيا حوالي ٠٠٠ ٦٠ إريتري وإثيوبي من أصل إريتري بأكثر الطرق تجردا من الإنسانية، وصادرت أموالهم التي اكتسبوها طيلة حياتهم. وقد اتخذ المجتمع الدولي تدابير قوية للمعاقبة على أعمال بغيضة من قبيل التطهير العرقي في مواقع أخرى. على أنه، من جهة أخرى، لم يوجه إلى قادة إثيوبيا مجرد اللوم - ناهيك عن أنه لم تتخذ ضدهم أي تدابير صارمة - على الجرائم المماثلة التي ارتكبوها ولا يزالون يرتكبونها.

ثم ظل المجتمع الدولي صامتا أيضا عندما طردت إثيوبيا سفير إريتريا لدى منظمة الوحدة الأفريقية، وفتشت محل إقامته في انتهاك لاتفاقيات جنيف والاتفاق المتعلق بمقر منظمة الوحدة الأفريقية. وقد اغتفر حتى هذا التصرف الإثيوبي بينما كانت إريتريا تطلب عدم إعاقة وصولها إلى منظمة الوحدة الأفريقية في الوقت الذي كانت المنظمة تواصل فيه نظرها في النزاع.

ولذلك فإن إثيوبيا هي التي سمح لها بالإفلات من العقاب على اعتداءاتها وعلى سجل حافل بالانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان.

إن مسائل احتلال الأراضي والاعتداء عليها لا تتحدد ولا يمكن تحديدها بالبيانات وحدها الصادرة عن أي من طرفي النزاع، وإنما بقيام أطراف ثالثة محايدة بتحديد الحقائق استنادا إلى أدلة موضوعية واضحة. وتلتزم إريتريا بكل وسائل التحديد العادلة هذه، بينما ترفض أية محاولة، مباشرة أو غير مباشرة، لجعلها تتخلى عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وأخيرا، فإن إريتريا تلتزم التزاما لا لبس فيه بتنفيذ الاتفاق الإطاري على النحو الذي بينته منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأية محاولة أخرى لتفسير الاتفاق الإطاري بطريقة مختلفة ستشكل انتهاكا لسلامة الوثيقة وتهدد السلام والأمن في المنطقة. وعلى مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن صون السلام والأمن أن يكفل، في هذا الصدد، الالتزام بنداءاته لوقف الاعتداءات وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع، وذلك عن طريق تنفيذ الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية تنفيذا خالصا.

(توقيع) هايلي ولدنساي
الوزير

- - - - -